

Distr.
GENERAL

S/1997/487
23 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في كرواتيا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرتين ٦ و ٧ من قرار مجلس الأمن ١٠٧٩ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٧ (S/PRST/1997/15). ويقدم استعراضاً عاماً لأنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية منذ تقديم تقريره المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ (S/1997/148) ويصف الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في كرواتيا. ويتضمن التقرير أيضاً توصياتي، في ضوء التقدم الذي أحرزته الأطراف نحو الوفاء بأحكام الاتفاق الأساسي المتعلق بمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/951، المرفق) بشأن وجود الأمم المتحدة المقبل في المنطقة بعد ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧.

ثانياً - أنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية

ألف - الجوانب السياسية

٢ - كما لاحظ مجلس الأمن في البيان الصادر عن رئيسه والمؤرخ ٨ أيار/ مايو ١٩٩٧ (S/PRST/1997/26)، فإن النجاح في إجراء الانتخابات في المنطقة اعتباراً من ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ كان خطوة أساسية نحو إحراز مزيد من التقدم في إعادة إدماج المنطقة بالوسائل السلمية ومعلماً هاماً من معالم تحقيق التمثيل الشرعي للسكان المحليين في النظام الدستوري والقانوني الكرواتي. ومنذ ذلك الحين، انصب تركيز الإدارة الانتقالية على تيسير إنشاء الهيئات المنتخبة حديثاً وحث حكومة كرواتيا على أن تنفذ بالكامل الحقوق والضمانات الواردة إجمالاً في رسالة حكومة كرواتيا المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/27)، المرفق) وفي الاتفاق الأساسي وعلى التنسيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وحكومة كرواتيا بشأن وضع وتنفيذ برنامج لعودة جميع المشردين إلى ديارهم في ظل ظروف من السلامة والأمن والكرامة. وبينما أعرب الصرب المحليون عن عزمهم وتصميمهم على التمتع بحقوقهم وتحمل مسؤولياتهم كمواطنين كروات، فما زال التوجس والخوف الشديد يسود المنطقة. ولم تتأصل عملية بناء الثقة بعد، ومن حين لآخر تثار شكوك خطيرة بشأن عزم أو قدرة حكومة كرواتيا على إعادة إدماج الأشخاص في المنطقة.

٣ - وقد أعلنت النتائج الرسمية للانتخابات في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وأقرتها لجنة الطعون الانتخابية التي أفادت أن معظم الشكاوى التي وردت جرى التصدي لها بواسطة تدابير خاصة اتخذها مدير الإدارة الانتقالية في يوم الانتخابات أو رفض النظر فيها بعد دراستها على النحو الواجب. وفي مدينة فوكوفار حصل كل من الاتحاد الديمقراطي الكرواتي وحزب الصرب الديمقراطيين المستقلين على ١٢ مقعدا وحصل حزب كرواتي وطني متشدد على المقعدين المتبقيين. وبتشجيع من الإدارة الانتقالية تفاوض الاتحاد الديمقراطي الكرواتي وحزب الصرب الديمقراطيين المستقلين على ترتيب لتقاسم السلطة في سائر أرجاء المنطقة وعلى اتفاق بشأن استعمال الرموز والأعلام مما مكن من تشكيل جميع المجالس الإقليمية ومجالس البلديات والبلدات على النحو الواجب بحلول ٦ حزيران/يونيه. بيد أنه في الجلسة الافتتاحية لمجلس بلدة فوكوفار، المعقودة في ٢٨ أيار/مايو، كانت هناك حاجة إلى أن يتخذ مدير الإدارة الانتقالية إجراء حاسما لمنع المحاولات التي قام بها مسؤولو الاتحاد الديمقراطي الكرواتي لتخريب ترتيب تقاسم السلطة، الذي سبق الاتفاق عليه وحرمان أعضاء حزب الصرب الديمقراطيين المستقلين في الجمعية من حقوقهم. وتزعزعت ثقة الصرب بصورة سيئة في نوايا الكروات ولم يتم التشكيل الكامل لجمعية فوكوفار حتى ١٦ حزيران/يونيه. ومما بعث على خيبة أمل السكان الصرب أيضا اكتشافهم خلال انتخابات الرئاسة في ١٥ حزيران/يونيه أن قوائم الناخبين ظلت غير كاملة وأن وزارة الإدارة لم تف بتعهداتها بإزالة المخالفات.

٤ - وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧، شكّل المجلس المشترك للبلديات، المنصوص عليه في الاتفاق الأساسي، في فوكوفار. وفي غضون الشهرين الماضيين، جرت مفاوضات صعبة مع حكومة كرواتيا بشأن تنظيم تلك الهيئة ومهامها. ولم يوافق المسؤولون الكروات إلا في ٦ حزيران/يونيه على إعطاء المجلس المشترك للبلديات مركزه القانوني، ولكن ما زالت هناك خلافات حول أساليب التسجيل. وترى الإدارة الانتقالية أن وجود نص لميثاق المجلس المشترك للبلديات يتفق ويوقّع عليه وتشهد عليه الإدارة الانتقالية سيعزز الثقة المحلية في قابلية هذه المؤسسة الهامة للبقاء في الأجل الطويل.

٥ - وفي ٢٧ أيار/مايو وبناء على مبادرة اتخذتها الإدارة الانتقالية، قدم أعضاء المجلس المشترك للبلديات إلى الرئيس تودجمان قائمة بالمرشحين الصرب المقترح تعيينهم في مناصب عليا في الهياكل الإدارية الكرواتية حسبما وعد في الرسالة الموجهة إلى حكومة كرواتيا المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقبّل هؤلاء المرشحون في ٢ حزيران/يونيه. وبالرغم من تقديم ضمانات شفوية بتعيين اثنين من الصرب من المنطقة في مجلس المقاطعات فإن ذلك لم يحدث، وجرى التوصل إلى حل وسط عيّن بموجبه صربي آخر من بارانيا كمساعد وزير لشؤون الثقافة في وزارة التعليم والثقافة. وفي حين قبّل الصرب المحليون هذه النتيجة فإن هذه هي ثاني مرة لم يجر فيها الوفاء بالضمانات المقدمة خلال التفاوض على الرسالة الموجهة من حكومة كرواتيا المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ والتي أيدها المجلس في البيان الصادر عن رئيسته في ٧ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/PRST/1997/10). وكانت حكومة كرواتيا لم تصدر من قبل الإعلان الذي يقضي بالنظر الإيجابي في طلبات تأجيل الخدمة العسكرية.

٦ - وفي ٢ حزيران/يونيه، وبناء على دعوة من زعماء الصرب المحليين، قام الرئيس تودجمان بزيارة بلي مناستير. ولقيت تعليقاته عن الحاجة إلى المصالحة الوطنية قبولا طيبا لدى الأغلبية العظمى من السكان المحليين وكذلك وعده باستعراض قائمة مجرمي الحرب المزعومين الذين لم يشملهم قانون العفو. وفي ٨ حزيران/يونيه، قام الرئيس تودجمان بصحبة عدة مئات من المسؤولين من الكروات بزيارة فوكوفار التي وصلها بالقطار قادما من فينكوفيتشي. وبالرغم من التأكيدات المقدمة إلى الإدارة الانتقالية باعتراف أن تتسم الزيارة بالوقار وبأهميتها في تهيئة مناخ من المصالحة في سائر أرجاء كرواتيا فإن "قطار السلام" القادم إلى فوكوفار كشف عن شعور واضح بابتهاج الاتحاد الديمقراطي الكرواتي بالنصر بقصد زيادة الدعم لانتخابات الرئاسة. ونتيجة لذلك، فإن الرسالة التي وجهها الرئيس بشأن المصالحة الوطنية قد حجبها دعاية الاتحاد الديمقراطي الكرواتي وإنشاد الأغاني الوطنية الكرواتية العاطفية. وتجددت المخاوف لدى السكان المحليين بشأن مستقبل الصرب في فوكوفار بمجرد عودة المشردين الكروات بأعداد كبيرة.

٧ - وكما سبق أن أبلغت المجلس، ففي خلال بعثة الإدارة الانتقالية لم ينفذ المسؤولون الكروات دائما قرارات الحكومة المركزية ولم يتعاونوا في عدة مناسبات واستخدموا المناورات والعراقيل البيروقراطية لإرجاء تقديم الدعم الذي وعدوا به إلى المنطقة أو التوقف عن تقديمه. وعقب إجراء الانتخابات، أصرت الإدارة الانتقالية على وجود آلية لتنسيق الأنشطة الحكومية الكرواتية في المنطقة ولضمان تنفيذ السياسيين في المناطق المحلية للسياسة الوطنية. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، شكّلت لجنة حكومية برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير التعمير والتنمية، السيد راديتش. ورحبت الإدارة الانتقالية بإنشاء اللجنة وبدأت في إجراء اجتماعات منتظمة معها حيث جرى تقديم ورقات مواقف مفصلة لاتخاذ إجراءات كرواتية. وبالرغم من أنه لم يجر التقيد بالمواعيد الزمنية الكرواتية في كثير من الأحيان، فإن اللجنة قد أحرزت تقدما بشأن الجوانب التقنية غير الخلافية لإعادة الإدماج ولو أن تدخل الرئيس تودجمان الشخصي ما زال مطلوباً لمواجهة المسائل الأصعب. ومن مظاهر الإخفاق الملحوظ من جانب اللجنة الحكومية عدم قدرتها على تأمين وتسليم ٣ ملايين كونا (قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) وعدت حكومة كرواتيا بتقديمها لسداد التكاليف الإدارية المحلية وكان من المقرر استخدامها لسداد المعاشات التقاعدية المستحقة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من هذا العام. وأمكن دفع هذه النقود في خاتمة المطاف بناء على إصرار الإدارة الانتقالية وقبيل زيارة الرئيس تودجمان إلى فوكوفار.

باء - المشردون

٨ - إن عودة الصرب المشردين الذين يشغلون حاليا المساكن الكرواتية في المنطقة إلى ديارهم هي الشرط الأساسي لتمكين المشردين الكروات من العودة. وقد أصبحت هذه مهمة ذات أولوية لدى الإدارة الانتقالية. وبغية التعجيل بالعودة المنتظمة إلى المنطقة وخارجها، اتخذت حكومة كرواتيا في ٢٤ نيسان/أبريل إجراءات تنفيذية تتعلق بالعودة تطبيق على قدم المساواة على جميع المواطنين الكروات وفتحت ستة أفرع لمكتب شؤون المشردين واللاجئين في المنطقة. وقد وضع فريق عمل مشترك يضم الإدارة الانتقالية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومسؤولون كروات هذه الإجراءات. وبحلول ١٣ حزيران/يونيه، كان

قراية ٥ ٠٠٠ أسرة تمثل نحو ١١ ٠٠٠ فرد في المنطقة قد سجلوا لدى مكتب شؤون المشردين واللاجئين. ويمثل هذا الرقم قراية ٢٥ في المائة من المشردين الذي يقدر حاليا أنهم يقيمون في المنطقة. وقد أعرب أكثر من نصف من سجلوا لدى مكاتب شؤون المشردين واللاجئين عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم ولكن لم يسجل إلا قلة تصل إلى ١٠٥ أسر (٢١١ فردا) تسجيلا تاما بحلول ٢١ حزيران/يونيه ولم يعد من المنطقة إلا ٢٦ فردا.

٩ - وكان معدل تنفيذ هذه الإجراءات بطيئا كما انعدم بشكل خطير التعاون من جانب المسؤولين الكروات المحليين في مناطق العودة. ووقعت بعض الأحداث الخطيرة، منها تلك التي وقعت في ١٣ أيار/مايو، في القرى حول هرفاتسكا كوستاجنيكا حيث أبدى السكان الكروات المحليون، وهم أساسا من اللاجئين الكروات البوسنيين الذين منحوا حق الملكية المؤقتة للمنازل الصربية بموجب القانون الكرواتي "قانون الاستيلاء المؤقت على ملكية محددة وإدارتها" رد فعل عنيف إزاء ظهور قلة من العائدين الصرب. وقد شرعت حكومة كرواتيا في إقامة دعاوى جنائية ضد ١٠ أشخاص ارتكبوا عدة هجمات ولكن حتى الآن لم يدن أي شخص أو يصدر عليه حكم. واستجابة للضغوط الدولية، اجتمع رئيس الوزراء، ماتيسا، برؤساء المقاطعات والبلديات في ٢٧ أيار/مايو للتشديد على أنه يجب على جميع المسؤولين المحليين التعاون مع العائدين بموجب الإجراءات التنفيذية. وكان أولئك المسؤولون المحليون حاضرين أيضا في فوكوفار في ٨ حزيران/يونيه عندما ذكر الرئيس تودجمان أن جميع المسؤولين الكروات مسؤولون عن التعاون في تيسير العودة السالمة للمشردين الصرب. بيد أن المعدل البطيء للتسجيل في مكتب شؤون المشردين واللاجئين بالاقتران بهذه الأحداث العدائية قد قوضت بشدة من ثقة الصرب في إمكانية العودة. وفي الأسبوع التالي للحادث الذي وقع في هارفاتسكا كوستاجنيكا غير أربعة أفراد سجلوا للعودة خططهم بعد أن أشار عليهم أفراد أسرهم بأن الظروف في منطقة العودة غير آمنة.

١٠ - وعزت حكومة كرواتيا هذه الأحداث الخطيرة إلى عمليات العودة "العنوية"، التي تحدث خارج إطار الإجراءات التنفيذية. بيد أنه واضح أن قوة الشرطة الكرواتية عاجزة أحيانا عن المحافظة على الأوضاع الأمنية الأساسية للعائدين الصرب، أو أنها غير راغبة في ذلك، لا سيما في المناطق المشمولة سابقا بحماية الأمم المتحدة. ونظرا لعدم وجود برنامج حكومي هادف ومصالحة وطنية وقوة شرطة فعالة في كامل أنحاء كرواتيا، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية توافقان على تشجيع جميع العائدين المحتملين على اتباع الإجراءات التنفيذية لضمان حقوقهم كاملة في الحصول على المساعدة لأغراض التعمير والمستحقات الاجتماعية والضمان الاجتماعي. بيد أنه يجب تعزيز الإجراءات التنفيذية وجعلها أكثر فعالية لمواجهة الطلب على العودة. وعلاوة على ذلك، فإنه من غير الممكن حظر عمليات العودة العنوية دون فرض قيود غير قانونية على حرية التنقل وانتهاك المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. وما لم تلتزم حكومة كرواتيا مجددا بضمان أمن العائدين الصرب، فضلا عن وجود رصد دولي قوي في هذه المناطق، فإن هذا العنصر الحاسم في ولاية الإدارة الانتقالية قد يكون مآله الفشل.

١١ - ويقوم الفريق العامل المشترك بدور أساسي في مجال بناء الثقة لصالح المشردين عن طريق تشجيع ورصد عمليات العودة في كلا الاتجاهين وعن طريق مساعدة حكومة كرواتيا على إنشاء المزيد من الآليات لصالح السكان المحليين الذين كانوا يقيمون سابقا في مساكن مشتركة الملكية ومن أجل التصرف المنصف في الملكية أو شرائها من خلال مفهوم مصرف الأرض. والفريق العامل المشترك ملتزم أيضا بمساعدة الحكومة الكرواتية على ضمان المساعدة الدولية لمصرف الأرض وسائر المشاريع لتيسير عمليات العودة في الاتجاهين، غير أن الإدارة الانتقالية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يساورهما القلق بسبب التصريحات التي تفيد التقارير بأنها صادرة عن كبار المسؤولين الكرواتيين والتي مفادها أن مصرف الأرض سيستخدمه الكرواتيون فقط لشراء ملكية الصرب بأسعار منخفضة ولن يسمح لأي صربي بشراء منزل كرواتي في المنطقة. وسببت هذه التصريحات قلقا عميقا في أوساط الصرب في المنطقة.

جيم - الجوانب المدنية

١٢ - ركزت وحدة الشؤون المدنية على مجموعة كبيرة من المسائل المتعلقة بإعادة الإدماج المدني، بما فيها المسائل الفنية والجوهرية التي بحثتها لجان التنفيذ ولجان التنفيذ الفرعية المشتركة الـ ٢٤ التي ضمت خبراء صرب وكروات لتسوية المشاكل المشتركة. وقبل انتخابات ١٣ نيسان/أبريل، نسقت وحدة الشؤون المدنية سير عمل ٢٥ مركزا للوثائق تابعا للإدارة الانتقالية جمعت بين مهام وزارة الشؤون الإدارية ووزارة الداخلية من أجل إصدار الوثائق الضرورية للتصويت (شهادات المواطنة والهويات وجوازات السفر). وتقوم حاليا مراكز الوثائق الـ ١٠ المتبقية والتابعة للإدارة الانتقالية بإضافة خدمات تتعلق بإصدار البطاقات الصحية، وبالمعاشات وإعادة إصدار الوثائق القانونية الأساسية. وتواصل وحدة الشؤون المدنية التنسيق مع المنظمات غير الحكومية القانونية لتسوية الحالات التي لا تصدر فيها حكومة كرواتيا الوثائق وفقا للإجراءات المتفق عليها، بما في ذلك عدم التقيد بالمواعيد الإدارية المحددة، ورفض إصدار جوازات السفر للذكور الذين بلغوا سن الخدمة العسكرية والرفض دون تقديم التفسير الملائم الذي يشترطه القانون الكرواتي.

١٣ - وبدأ تنفيذ الكثير من البرامج لتعزيز حرية التنقل تدريجيا في المنطقة. وتشمل هذه البرامج الزيارات بكفالة مما سمح لقراءة ٨٩ ٠٠٠ شخص من السفر في كلا الاتجاهين، وإعادة خدمات الحافلات المنتظمة التي تتوقف في ثماني نقاط في المنطقة وبالقرب من المدن الكرواتية، وتنظيم سوق أسبوعية شارك فيها ما يزيد على ١٥٠ ٠٠٠ شخص منذ آب/أغسطس ١٩٩٦، وتنفيذ نظام للسماح للمركبات الحاملة للوحات أرقام كرواتية وجواز مرور من الإدارة الانتقالية بالتنقل بحرية في المنطقة وفي كامل أنحاء كرواتيا، وذلك اعتبارا من ٥ حزيران/يونيه.

إعادة إدماج المؤسسات

١٤ - أحرز تقدم سريع في إعادة إدماج المؤسسات العامة الإقليمية بموجب مبادئ الإقرار بشأن العمالة الذي يكفل العمل للصرب في الهياكل الكرواتية المماثلة. ومنذ آذار/مارس ١٩٩٧، أعيد بنجاح إدماج خدمات

صيانة الطرق، والهاتف والبريد، والسكك الحديدية، والإمداد بالمياه والتحكم في الفيضانات. وقبل نحو ٨٠٠ صربي عقود عمل كرواتية، بما في ذلك المناصب الإدارية الرفيعة. وهناك ٢٥٦ عقد عمل آخر خاصة بعمال الكهرباء لم توزع بعد. وشرع في تسجيل المركبات الكرواتية في المنطقة في ٤ حزيران/يونيه، وزاد عدد السائقين المحليين الطالبين للوحات أرقام كرواتية في الأسبوع الأول على ٤٠٠ سائق. وخلال الأشهر الثلاثة المقبلة، سيجري تشجيع سكان المنطقة على الحصول على لوحات أرقام كرواتية، والتسجيل وتأمين المركبات بأسعار مخفضة.

١٥ - وبعد تأخيرات طويلة وصعوبات جمة كابدها كبار السن والمعوقون من المنطقة، وافقت حكومة كرواتيا على أنماط تتعلق بإعادة إدماج صندوق المعاشات والمستفيدين من المعاشات التقاعدية في المنطقة. وستتطلب هذه العملية إعادة إدماج قرابة ١٩ ٠٠٠ متقاعد محتمل وتقييم حالتهم. ومن المقرر بدء صرف المعاشات في تموز/يوليه. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، ستعيد شركة النفط الصربية إلى الشركة الحكومية الكرواتية جميع ممتلكاتها (محطات البنزين ومخازن الوقود والمباني الإدارية). وستستخدم الشركة الحكومية الكرواتية، مقابل ذلك جميع موظفي شركة النفط الصربية مدة أربعة أشهر. وخلال هذه الفترة، سيجري إنشاء لجنة تتولى وضع حلول طويلة الأجل لهؤلاء العمال، تعمل تحت إشراف الإدارة الانتقالية.

١٦ - وفي ١ حزيران/يونيه، بدأ تطبيق القانون الكرواتي في القضايا الجديدة في المنطقة بينما يجري التخلي تدريجيا عن القوانين السارية. وتم الاتفاق على التمثيل النسبي فيما يتعلق بتعيين القضاة. بيد أنه لا تزال تواجه صعوبات في إدماج الجهاز القضائي المحلي. ورفضت نقابة المحامين الكرواتية إلغاء رسوم القبول البالغة ١٠ ٠٠٠ مارك ألماني أو خفضها، وهي رسوم لا يقدر المحامون الصرب المحليون على تحملها، وبالتالي لن يتمكن أي محام محلي من المرافعة في القضايا أمام المحكمة. ويجب أيضا التوصل إلى حل مقبول للمشاكل الخطيرة المتعلقة بالوثائق (شهادات الميلاد، وشهادات الوفيات، وشهادات الزواج، ورخص القيادة) الصادرة في المنطقة منذ عام ١٩٩١ والتي لا تعترف بها حكومة كرواتيا. وبالإضافة إلى ذلك، لم يشرع الممثلون من وزارة العدل الكرواتية والجهاز القضائي الإقليمي في عملية فحص الأدلة لتوضيح قائمة الأشخاص الذين لم يشملهم العضو العام بموجب قانون العضو العام الكرواتي. وستجري هذه العملية تحت إشراف الإدارة الانتقالية.

١٧ - وكانت هناك صعوبات كبيرة في قطاعي الصحة والتعليم، وفي اللجان التي تعنى بحقوق الإنسان والثقافة وفي المناقشات بشأن استيعاب المنطقة لزمها ٨٠٠ موظف بلدي في النظام الكرواتي. وبعد ثمانية أشهر من المعارضة، أمر الرئيس تودجمان، في ٦ حزيران/يونيه، وزير الصحة الكرواتي، بأن يوقع اتفاقا بشأن إعادة إدماج النظام الصحي وفقا للإقرار بشأن العمالة وبأن يتحمل المسؤولية المالية عن مستشفى فوكوفار والمركز الصحي في بيلي ماناستير. وفي غضون ذلك، تدهورت الحالة في كلتا المؤسساتيتين، بما في ذلك الافتقار إلى الأدوية والمعدات الأساسية، وذلك بسبب عدم وفاء وزارة الصحة بالتزاماتها. وفيما يتعلق بالتعليم، تم في ٢٩ أيار/مايو التوصل إلى اتفاق بشأن منح عقود عمل كرواتية للعمال المحليين البالغ عددهم ٢٠٠ ١ عامل وشهادات دراسية للطلاب. وبوضع الصيغة النهائية للمنهج

الدراسي قبل نهاية هذه السنة الدراسية يتأكد من جديد للسكان الصرب أن حقوقهم، كأقلية، ستكون محترمة في ظل القانون الكرواتي.

الأنشطة الاقتصادية

١٨ - إن التحدي الاقتصادي الكبير للمنطقة هو تحديد مصادر تمويل لتحصيل مبلغ قيمته ١,٢ مليار دولار تقريبا لإزالة الألغام والتعمير. ويزيد عدد الألغام التي زرعت في المنطقة على ٧٠٠ ٠٠٠ لغم، كما تم خلال فترة النزاع تدمير الهياكل الأساسية والمساكن في قرى بأسرها. وخلال اجتماعين عقدتهما الجهات المانحة الدولية، تم الالتزام بمبلغ ٥٩,١ مليون دولار لتمويل مشاريع التعمير. ويجري تنفيذ مشاريع تناهز قيمتها ٢٢,٧ مليون دولار، ولا تزال هناك مشاريع أخرى تبلغ قيمتها ٣٥ مليون دولار في انتظار الالتزامات النهائية. ولتيسير دفع الأموال، نسقت الإدارة الانتقالية على نحو وثيق مع المنظمات غير الحكومية بشأن وضع طرائق تتعلق بتسجيل الأنشطة التجارية الصغيرة. ويجب على وزارة التنمية والتعمير والسلطات المنتخبة الجديدة أن تشرع على نحو إيجابي في تقييم الاحتياجات وتحديد أولوية المشاريع. وكما يتبين من المناقشات المطولة بشأن إعادة بناء ميناء فوكوفار، فإن ذلك لم يكن يحدث باستمرار.

١٩ - وفي ١٩ أيار/ مايو ١٩٩٧، بادرت الإدارة الانتقالية بإجراء تحول في النظام النقدي والمالي في المنطقة عن طريق طرح الكونا كعملة قانونية جديدة، وإدماج نظام المدفوعات المحلي في نظام جمهورية كرواتيا وتنظيم جميع الأنشطة الاقتصادية وفقا للقوانين التجارية الكرواتية ذات الصلة. ويشكل إنشاء نظام للمدفوعات على أساس الكونا أساس إعادة التكامل الاقتصادي في المنطقة غير أنه سيلزم اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز الهياكل الأساسية المالية والإنتاجية في المنطقة. ويعد فتح المصارف والمؤسسات الكرواتية عنصرا أساسيا لإعادة تكييف العرض والطلب في السوق المحلية وفقا للاقتصاد الكرواتي. وسيتحقق المزيد من إعادة التكامل الاقتصادي في ٣٠ حزيران/يونيه عندما يشرع في تطبيق القوانين الجمركية الكرواتية والأخذ بنظام للتعريفات التفضيلية يشمل السلع الأساسية وذلك لمدة ثلاثة أشهر، في الحدود الدولية.

دال - الجوانب المتعلقة بالشرطة

٢٠ - كان التواجد الشامل للشرطة المدنية التابعة للإدارة الانتقالية، وأداء قوة الشرطة الإنتقالية، في الوقت الذي تجري فيه الأعمال التحضيرية حثيثة لعودة أعداد كبيرة من المشردين، عنصرين حاسمين لبناء الثقة لدى السكان المحليين. وتوفر الشرطة المدنية التابعة للإدارة الإنتقالية من خلال تواجدها الدائم في جميع مراكز الشرطة، عاملا أساسيا لطمأنة السكان المحليين بأن حقوقهم ستكون محمية خلال التحقيقات الجنائية ولدى اعتقالهم في مراكز الشرطة. وساهمت الشرطة المدنية التابعة للإدارة الإنتقالية بمشاركتها في الدوريات المشتركة ورصدها، في توعية المجتمع المحلي بأن قوة الشرطة المعاد إدماجها تعمل بفعالية. وحسنت من الاحتراف المهني والدراية لدى قوة الشرطة المستقبلية الدائمة عن طريق توفير التدريب في موقع العمل والدورات الخاصة بشأن التعرف على هويات الأشخاص والتحقيق وعن طريق الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان.

٢١ - ومن الانجازات التي حققتها الإدارة الإنتقالية إنشاء قوة الشرطة الإنتقالية وإدماج ضباط الشرطة الصرب والكروات فيها. والتعاون بين الصرب والكروات ضمن قوة الشرطة الإنتقالية جيد. وقطع شوط كبير في إعادة هيكلة قوة الشرطة الإنتقالية لتيسير عملية إعادة الإدماج في هيكل الشرطة الكرواتية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سيخضع القوام الحالي لقوة الشرطة الإنتقالية (٨٣٦ كرواتيا و ١٥٣ صربيا) إلى نحو ١ ٥٠٠ فرد سيتراوح عدد الصرب وبقية الأقليات العرقية منهم بين ٧٠٠ و ٨٠٠ فرد. وسيطبق التمثيل العرقي النسبي في جميع مراكز الشرطة وفي جميع المناصب بما فيها المناصب الرفيعة. وتم إنشاء وحدة شرطة خاصة مكونة من ٥٠ كرواتيا و ١٤ صربيا. وفي ٩ حزيران/يونيه تولت قوة الشرطة الإنتقالية المسؤولية عن إخضاع الأشخاص الداخليين إلى المنطقة لعمليات التفتيش عن الأسلحة بينما يتواصل وجود الأفراد العسكريين التابعين للإدارة الإنتقالية لأغراض الدعم. وحققت الدوريات النهريّة اليومية التي تستخدم فيها الزوارق الكرواتية في نهر الدانوب بعض النجاح في مقاومة التهريب وقطع الأخشاب غير المشروع.

هاء - الجوانب العسكرية

٢٢ - لا تزال الحالة العسكرية في المنطقة مستقرة، واستمر تجريد المنطقة من السلاح بدون حوادث. وفي غياب اتفاق ثنائي مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن تجريد منطقة الحدود من الأسلحة بصفة دائمة أو إعلان إنفرادي موثوق به من كرواتيا بالاستمرار في تجريد المنطقة من السلاح، استمر العنصر العسكري في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في أداء دور هام في نشر الطمأنينة. وقد أبقى المنطقة مجردة من السلاح بخص جميع السيارات والأشخاص القادمين من الحدود الدولية ونقط العبور في بقية كرواتيا. واضطلع أيضا بدوريات واسعة في المنطقة. وخلال الانتخابات. استخدم حوالي ٤ ٠٠٠ جندي ٢٤ ساعة يوميا لتوفير الأمن، وكذلك لأداء المهام الإدارية ذات الصلة. وقد اتخذت تدابير أمنية خاصة خلال فترة إدخال عملة الكونا وخلال الدورات الافتتاحية لمجالس المقاطعات والبلديات.

٢٣ - وبالإضافة الى ذلك، خصص عدد كبير من المرافقين على أساس يومي لكبار الشخصيات الزائرة. وكبار الموظفين الكرواتييين، والعمال والمركبات الداخلة الى المنطقة. وقد اشركت جميع الكتائب في زيارات الرئيس ترجمان الى المنطقة. وقد قدمت القوة أيضا إغاثة الى السكان المدنيين عن طريق تقديم المساعدة الطبية. واصلاح الطرق، ومشاريع إزالة الألغام ومشاريع انسانية متعددة. وبالنظر الى تغير البيئة السياسية بعد الانتخابات، أعيدت الى بلدانها في أيار/مايو ١٩٩٧، الكتيبة الطبية الأندونيسية، وست طائرات عمودية من طراز MI-24 تابعة لسرب الطائرات العمودية الأوكراني والمعدات الثقيلة للكتيبة السلوفاكية.

٢٤ - ومع افتتاح المكاتب الحكومية الكرواتية وبرامج التعمير المدني، تزايد عدد الكروات الذين يدخلون المنطقة وانتقل احتمال حدوث حوادث من حدود المنطقة الى داخلها. وقد وضع مفهوم جديد للأمن العام يستند الى قيام العسكريين بالمزيد من المهام المتحركة، ويجري إغلاق نقاط المراقبة وتولى قوة الشرطة الانتقالية تدريجيا مهام الجنود في نقاط التفتيش. وستوفر قوات إدارة الأمم المتحدة الإنتقالية الأمن العام

من خلال القيام بدوريات واسعة والقيام بعمل القوة المعززة لقوة الشرطة الانتقالية. ويتمثل الشاغل الأمني الرئيسي في المستقبل القريب في تنظيم عودة الكروات المشردين الى المنطقة.

٢٥ - وزيادة استخدام الدوريات المتحركة. الى جانب نقل المسؤوليات تدريجيا الى قوة الشرطة الانتقالية. التي ستستمر الشرطة المدنية في رصدها ستسهل تدريجيا من إسدال الستار على القوة. وفي المستقبل العاجل، يمكن تخفيض كتيبتين بدون تعريض الأمن العام للخطر. وبحلول نهاية آب/أغسطس. ستخضع القوة العسكرية للادارة الانتقالية الى حوالي نصف قوتها المسموح بها مع نية الحفاظ على كتيبة واحدة في بارانيا وكتيبة واحدة في الجزء الجنوبي من المنطقة ومن المخطط اجراء المزيد من التخفيضات وذلك رهنا بقدرة كرواتيا على إعداد المشردين الكروات للعودة السلمية والتعايش السلمي.

مراقبو الأمم المتحدة العسكريون

٢٦ - استمر مراقبو الأمم المتحدة العسكريون في تقديم معلومات عن الحالة الأمنية في المنطقة عن طريق اتصالاتهم المنتظمة مع زعماء المجتمعات المحلية والقادة والضباط السابقين في "جمهورية سربسكا كرايينا". وقد استمروا على اتصال بالقوات الكرواتية في أوسيجيك وفنكوفتش واضطلعوا بدوريات منتظمة على طول منطقة العزل السابقة. وبالإضافة الى ذلك، قام مراقبو الأمم المتحدة العسكريون بتنسيق الحركة وقدموا مرافقين للسفن الكرواتية العابرة لنهري الدانوب ودرافا. وقدم مراقبو الأمم المتحدة العسكريون أيضا دعما واسعا لوحدة برامج الشؤون المدنية، بما في ذلك اصدار الوثائق، ورصد حقوق الإنسان وعودة الأشخاص المشردين.

٢٧ - وخلال المرحلة التالية للبعثة، سيتولى مراقبو الأمم المتحدة العسكريون مسؤولية أكبر في رصد الحالة الأمنية مع تناقص العنصر العسكري. وبالإضافة الى ذلك، فمع عودة الكروات الى المنطقة، سيتزايد دور مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في تحديد ورصد المنازل الخاوية وحالة حقوق الإنسان. وإذا ما عقدت حكومة كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اتفاقا لتجريد المنطقة والمناطق المجاورة لها من الأسلحة. يمكن لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين. رهنا بموافقة مجلس الأمن، أن يتولوا مهمة المساعدة في تنفيذ الاتفاق.

واو - نظام الحدود

٢٨ - تمثل دور مراقبي الحدود التابعين للادارة الانتقالية في الاشراف على قيام الادارة الانتقالية بإدارة الهجرة، والجمارك ونظام مراقبة الشرطة للحدود في خمس نقاط عبور مشتركة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي نقطة عبور أودفار المشتركة مع جمهورية هنغاريا. وفي المتوسط يستخدم عدد يتراوح ما بين ٢٥ ٠٠٠ و ٣٠ ٠٠٠ فرد و ١٢ ٠٠٠ مركبة نقط العبور هذه يوميا. وقد أوقفت صادرات الخشب غير الشرعية من المنطقة وأوقف الاتجار في السلع المنهوبة في نقط العبور هذه. وبخروج العنصر العسكري للادارة الانتقالية من عمليات مراقبة الحدود هذه وتولي الموظفين الكروات لمسؤولية الحدود الدولية، سيعود

دور مراقبي الحدود التابعين للإدارة الانتقالية الى ضمان حركة الأفراد الحرة غير المتسمة بالتمييز وفقا للهجرة الوطنية وقوانين الجمارك. وسيوفر هذه الطمأنينة المنشودة لسكان المنطقة، الذين يخشون الى حد بعيد من التعسف في منعمهم في حالة عدم وجود اتفاق ثنائي بشأن "الحدود المرنة". من مغادرة المنطقة أو زيارة عائلاتهم في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عندما تستتب السلطة الكرواتية بشكل تام.

٢٩ - وقام أيضا مراقبو الحدود ومتطوعو الأمم المتحدة برصد المغادرات الدائمة للمنطقة. وتبين للمقابلات التي أجريت مع جميع الأسر الناقلة لممتلكات الأسرة المعيشية من المنطقة أن الأعداد تناقصت من ٢٣١٤ أسرة في شباط/فبراير ١٩٩٧ الى ١٢٢٤ أسرة في أيار/مايو ١٩٩٧. وقد ذكر ١٦ في المائة من هذه الأسر أنهم يغادرون بصفة دائمة. والجهة المقصودة، فيما يزيد على ٩٢ في المائة من المغادرات، هي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد عاد بعض المغادرين الدائمين بعد ذلك الى المنطقة بسبب قلة العمالة والإسكان الملائم.

ثالثا - الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان

٣٠ - يستند هذا الفرع، الذي يشمل مسائل شواغل رئيسية تتعلق بحالة حقوق الإنسان منذ تقريره الأخير (S/1997/75)، على معلومات جمعها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان/ مركز حقوق الإنسان في جمهورية كرواتيا ومن مصادر مختلفة أخرى، تشمل بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية. ولجنة الصليب الأحمر الدولية وبعثة المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويأخذ هذا الفرع في الاعتبار العديد من الوثائق والمواد التي تقدمها حكومة كرواتيا منذ آذار/ مارس ١٩٩٧. وتشمل مفكرة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد ورسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧ من نائب رئيس وزراء ووزير خارجية كرواتيا الى رئيس مجلس الأمن (S/1997/454). وقد وردت معلومات اضافية من منظمات غير حكومية محلية ودولية لحقوق الإنسان تعمل في كرواتيا، تشمل لجنة هلسنكي الكرواتية لحقوق الإنسان؛ والحملة المناهضة للحرب؛ والمنتدى الديمقراطي الصربي؛ ولجنة التضامن الدالماتية؛ وهومو، ولجنة حقوق الإنسان في كارلوفاتش وباكراتش؛ واوتفورين أوتشي (الأعين المفتوحة)؛ واللجنة المدنية لحقوق الإنسان، والبابا جيوفاني الثالث والعشرين. ويتضمن الفرع أيضا تقييما لمدعي الاتهام في المحكمة الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في أراضي يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، بشأن الحالة الراهنة في التعاون الكرواتي.

٣١ - ولا تزال الحالة الأمنية في القطاعات السابقة تمثل شاغلا بالنظر الى التقارير المستمرة التي تشير الى حوادث المضايقات والتخويف والقتل والهجوم البدني على الصرب ولا يزال النهب مستمرا على أشده. ولا سيما في المناطق التي استوطنها الكروات الإثنيون. ففي نيسان/أبريل الأخير، منع الصرب الذين يرغبون في العودة الى كستانية، في القطاع الجنوبي، من العودة الى الإقامة في منازلهم، التي استولت عليها فيما بعد أسر كرواتية إثنية من كوسوفو. وما زالت الألغام توضع في مناطق استراتيجية. مسببة الموت والاصابات الخطيرة للمدنيين. وفي ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، مات عائد من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

من جراء إصابات لحقت به من جهاز مخبأ انفجر أمام منزله في سردنانيا غورا، في قطاع الجنوب السابق. وفي نفس القطاع اضطر صبي يبلغ من العمر ١٢ عاما كان بالمدرسة في يود لاباشا، بالقرب من غوسبيتش، الى مغادرة المدرسة نتيجة لضرب وازعاج دائمين من أطفال آخر بسبب عرقيته الصربية. وأشارت التقارير أيضا الى حالة إحراق عمد حدثت في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧، عندما أشعلت النيران في مبنى أبرشية صربية أرثوذكسية في أوكوتشاني. في قطاع الصرب السابق. وفي نفس القطاع قتل الكروات الإثنيون من كوسوفو صربيين مسنين. وقد تم التعرف على الجاني لأحد الضحايا وهو في الحجز الآن. وعلاوة على ذلك، تعرض ثلاثة أشخاص لضرب مبرح في ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧. وبعد تحقيق الشرطة، اتهم المرتكبون بالتسبب في ضرر جسدي جسيم وممارسة سلوك عنيف. وما يزال التمييز مستمرا في أماكن العمل. وأشارت التقارير الى أن اختصاصية في استخدام الطاقة الاشعاعية متزوجة من صربي كانت تبحث عن وظيفة في مستشفى با كراتش أسديت اليها نصيحة سديدة بطلاق زوجها قبل أن تحصل على الوظيفة.

٣٢ - والحالة في قطاع الشمال السابق متفجرة بصفة خاصة بسبب عدد العائدين المتواضع نسبيا من الأشخاص المشردين من المنطقة التي تديرها الإدارة الانتقالية. وفي ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧، في قرية كوتاراني، هدد ثلاثة مسلحون عجوزا صربية عائدة تبلغ من العمر ٨٠ عاما وسرقوا ممتلكات أعطيت لها كجزء من نشاط المعونة الإنسانية. وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٧، هاجم أربعة رجال غير محدد الهوية رجلا مسنا في بليينيسكا غريدا. وتوفي الرجل في مستشفى سيساك. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى نحو ما ذكر فيما سبق (انظر الفقرتين ٩ و ١٠ أعلاه) حدثت حادثة خطيرة في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٧ في هرفاستكا كوستانيتشا عندما هاجم حوالي ١٥٠ كرواتيا إثنيا من منطقة بوسانسكا - بوسافينا في البوسنة والهرسك مجموعة من العائدين ودمروا منازلهم ونهبوها.

٣٣ - وفيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين، سيتبادر إلى الأذهان أن ٢٠٠ ٠٠٠ صربي هربوا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وإلى البوسنة والهرسك عقب إجراءات اتخذها الجيش الكرواتي في قطاعات الغرب والشمال والجنوب السابقة في عام ١٩٩٥. ورغم أنه كان من الصعب التأكد من عدد طلبات العودة التي قدمت. تذكر التقارير أن العدد يتراوح ما بين ٢٥ ٠٠٠ و ٣٤ ٠٠٠ طلب. ووفقا لمعلومات قدمها المكتب الحكومي للمشردين العائدين إلى المنظمات الدولية المختصة، لم يعد إلى كرواتيا سوى ١٤ ٩٥٢ فردا فقط في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ووفقا لنفس المنظمات، لم يعد إلى القطاعات السابقة سوى ربع العدد الاجمالي.

٣٤ - وأعرب عن القلق للأحوال المقيدة المفروضة على عودة الصرب الكروات الحائزين على شهادة مواطنة كرواتية صالحة، شهادة الدوموفينيتشا. وكثير من اللاجئين الذين يعيشون الآن خارج كرواتيا ليس بوسعهم العودة على أساس شهاداتهم الدوموفينيتشية، وإن كان عليهم أن يحصلوا عليها بالإضافة إلى وثائق سفر صالحة من الممثلات القنصلية الكرواتية في الخارج. بيد أنه لا يوجد في الوقت الحالي إجراء متوطد

يحصل بمقتضاه مواطن كرواتي لاجئ على جواز سفر صالح أو وثيقة سفر لسفرة ذهاب بدون عودة من أي سفارة أو قنصلية كرواتية في البلدان المجاورة.

٣٥ - ورغم جهود برنامج الأفراد البالغى الضعف المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية المبذولة لتسهيل عودة اللاجئين في هذه الفئة، لم يرجع لعائلاته في كرواتيا سوى عدد ضئيل للغاية من اللاجئين من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لم يجهز المكتب الحكومي لشؤون المشردين واللاجئين سوى ١٤ في المائة من الطلبات التي قدمها العائدون المحتملون، في حين ظل ٧٠ في المائة من إجمالي الطلبات معلقا في الثلاثة أشهر الأخيرة. وبالنظر إلى أن الكثير من الأفراد المعنيين ضعفاء للغاية بسبب سنهم، فإن بطء تجهيز المكتب الحكومي لشؤون المشردين واللاجئين يسبب قلقا شديدا.

٣٦ - ويحكم مسألة الممتلكات أساسا قانونان. فبمقتضى قانون إيجار الشقق في الأراضي المحررة لأيلول/سبتمبر ١٩٩٥، يفقد بشكل لا رجعة فيه الحق في الشقق المملوكة اجتماعيا في الحالات التي لا يطالب بها أصحابها بحلول ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. أما بالنسبة للممتلكات من العقارات فإن قانون الاستيلاء المؤقت على ممتلكات محددة وإدارتها يضع هذه الممتلكات تحت إدارة الدولة. وبمقتضى أحكام هذا القانون، أعطيت منازل كثيرة لمستوطنين كروات حديثي الوصول وينص القانون على عدم جواز طردهم من ممتلكاتهم ما لم تعط لهم أماكن إقامة بديلة - وهو إجراء يجعل مدة إقامتهم في المنازل غير محددة، إن لم تكن دائمة. وعلى الرغم من أنه يجوز للصرب أن يسعوا إلى الحصول على تسوية منصفة عن طريق النظام القانوني، فقد أصبح من المستحيل تقريبا الوصول إلى الممتلكات المصادرة، رغم القرارات الإيجابية القليلة التي اتخذتها المحاكم في هذا الشأن. وبصفة عامة، ظل دور لجان الإسكان المحلي غير ذي أثر.

٣٧ - وحدثت مؤخرا زيادة في عدد مطالبات الممتلكات المقدمة للجان الإسكان المحلية. واعتبارا من حزيران/يونيه ١٩٩٧، كانت قد وردت ١٥٠ مطالبة على الأقل. وفي هذه الأثناء استمر الطرد القسري للمالكين الشرعيين الصرب. وفي ١٣ أيار/مايو ١٩٩٧، طردت مجموعة من ١٤ كرواتيا من كوسوفو زوجين في كيستانية، في قطاع الجنوب السابق. وأصبح بيع ممتلكات الصرب للاجئين الكروات الإثنيين، بمقتضى قانون الاستيلاء المؤقت وإدارة الممتلكات المحددة، ظاهرة واسعة النطاق.

٣٨ - ولا يزال تطبيق قانون العفو يسبب قلقا واسع النطاق بين السكان الصرب. وقد أعلنت وزارة العدل الكرواتية أن تحقيقا سيجري مع ١٤٦ مشتبه في كونهم مجرمي حرب بمشاركة ممثلي الصرب من سلافونيا الشرقية. وعلى الرغم من أنه لم يوضع رسميا اتفاق رسمي في هذا الشأن، يتمثل أحد الخيارات الجارية مناقشتها في إمكانية السماح للمشتبه في كونهم مجرمي حرب وكذلك الـ ٢٥ شخصا المحكوم عليهم بالفعل في جرائم حرب ارتكبت في سلافونيا الشرقية بالوصول إلى ملفات الادعاء والدفاع وذلك لاستعراض التهم وتقديم دفاعاتهم من داخل المنطقة.

٣٩ - وفيما يتعلق بتعاون كرواتيا مع المحكمة الدولية، أبلغ مكتب المدعي العام أنه غير مرض إلى حد بعيد، وخاصة فيما يتعلق بجميع المسائل التي تتضمن ارتكاب الكروات لجرائم منسوبة إليهم. وعلى الرغم من أن طلبات المساعدة العامة تستوفى بدرجة معينة من التعاون، فغالبا ما تكون هناك تأخيرات أو عراقيل في التحقيقات التي ترى كرواتيا أنها ضد مصالحها. ولم يعقد بعد اتفاق بشأن مركز مكتب اتصال المدعي العام في زغرب، رغم أن المسألة كانت معلقة منذ زمن طويل. ولم يحدث نقل المتهم زلاتكو الكسوفسكي إلى المحكمة - وهو تطور كان موضع ترحيب في حد ذاته - إلا بعد أشهر من التأخير والضغط على السلطات الكرواتية ولم يحدث أي تقدم في القبض على أفراد آخرين متهمين.

٤٠ - ويذكر مكتب المدعي العام أيضا أن الجهود الهادفة إلى الحصول على بعض الأدلة الهامة بأن يطلب إلى كرواتيا أن تساعد طوعيا لم تكن ناجحة. لذا، فعندما حاول المدعي العام استخدام القنوات القانونية المتوفرة في سياق إجراءات المحاكمة للحصول على وثائق وبعض الأدلة الأخرى، أثبتت اعتراضات قانونية لمنع إتاحة المواد لقاعة المحاكمة التابعة للمحكمة. وتعارض كرواتيا على سلطة المدعي العام إجراء تحقيقات في الأراضي الكرواتية ودعت مؤخرا إلى إجراء تحقيقات لوقفها. وهناك دلائل متزايدة على أن التشريع التنفيذي الكرواتي سيقيد أنشطة المدعي العام بدلا من أن يسهلها.

٤١ - ومن المثير للقلق أن الصحافة الكرواتية أنتجت مؤخرا عددا من المواد، التي كثيرا ما تحمل بيانات من مصادر رسمية. القصد منها الإضرار بموثوقية المحكمة. وفيما بعد استهدفت وسائل الاعلام والدوائر السياسية القريبة من الحكومة بشكل عدواني شاهد الادعاء في المحكمة، الذي كُشف النقاب عن شخصيته لصحيفة مما شكل انتهاكا لأمر السرية. وهناك فيما يبدو حملة دعائية مضادة للمحكمة مستمرة ومتنامية داخل كرواتيا.

رابعا - ملاحظات

٤٢ - أحرزت الإدارة الانتقالية، منذ النشر الكامل لها في المنطقة في أيار/مايو ١٩٩٦، منجزات كبيرة في نزع السلاح وإعادة إدماج المؤسسات وتهيئة الظروف التي أتاحت الانتخابات الناجحة المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل. ويبدو أن سكان المنطقة قد قبلوا أن يكونوا مواطنين في الدولة الكرواتية. كما تحددت في داخل المنطقة المبادئ المؤسسية والسياسية لإعادة الاندماج في النظام القانوني والدستوري الكرواتي. وقد أنشئت الهيئات الإدارية الجديدة المتعددة الأعراق ولكنها لم تبدأ عملها بعد. والواقع أنه يجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على عملية إعادة الإدماج المؤسسي للإقليم في المنطقة رغم أن إعادة إدماج السكان لم تبدأ إلا على نحو محدود للغاية.

٤٣ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل، وجه مدير الإدارة الانتقالية رسالة خطية إلى الرئيس تودجمان طالبا منه معلومات عن خطط كرواتيا الرامية إلى مواصلة إعادة إدماج المنطقة. وقد أكد الرئيس تودجمان مجددا في رده المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل اعترام كرواتيا الوفاء بمختلف التزاماتها وتنفيذ مختلف ضماناتها، غير أنه

لم تورد أي برامج أو جداول زمنية محددة بشأن كيفية اعتزام كرواتيا طمأنة السكان المحليين وإنجاز إعادة الإدماج بنجاح. ومن الأمور التي تدعو إلى القلق بصورة خاصة اعتزام كرواتيا المعلن الأخذ بنظام لإتاحة دخول المنطقة بلا قيود دون اتخاذ خطوات كافية لمنع العناصر الكرواتية المتطرفة من مضايقة وتخويف السكان المحليين.

٤٤ - وقد تفجرت منذ نيسان/أبريل موجات من أعمال العنف العرقية ضد الصرب في كوستاينيتشا وفي أماكن أخرى في كرواتيا، ومن المضايقة والتخويف المتزايدين للصرب داخل المنطقة من قبل المتطرفين الكروات الذين يسيئون استعمال إجراءات العبور ونظام دخول المنطقة الذي خففت قيوده، والدعاية المعادية المستمرة في وسائل الإعلام الكرواتية، وزيادة عدد المكالمات الهاتفية المنطوية على إهانات وتخويف والتي يُطلب فيها من الصرب المغادرة، والتأخيرات البالغة في بدء تشغيل المؤسسات الكرواتية في المنطقة، ولا سيما نظام الرعاية الاجتماعية الكرواتي. ونظرا إلى أنه لم يتم الوفاء بالوعود الكرواتية في حينها على أرض الواقع، فإن ثقة الصرب في مستقبلهم هي الآن قليلة جدا. ومن الأمور التي تدعو إلى القلق بصورة خاصة وقوع اعتداءات بدنية كثيرة على الصرب على مرأى من الشرطة الكرواتية دون أن تحرك لها ساكنا، حيث أسهمت هذه الاعتداءات في نشوء ظروف ازداد فيها، ولم يقل، اعتماد الصرب على الإدارة الانتقالية لحمايتهم على مدى عدة الأشهر الماضية.

٤٥ - وقد أكدت الخبرة المكتسبة مؤخرا فيما يتعلق بعودة الكرواتيين إلى المنطقة ضرورة القيام بأعمال تحضيرية فعالة لمعاودة بناء مجتمع محلي متعدد الأعراق يسير بصورة جيدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أُتيحت للسلطات الكرواتية إمكانية أكبر لدخول أربع قرى في المنطقة الواقعة جنوب نهر بوسوت. ورغم الدعوات المتكررة من قبل مدير الإدارة الانتقالية لتنفيذ برنامج للمصالحة من أجل إعداد العائدين للعيش مع الصرب، لم يتخذ أي إجراء لكبح رغبة الانتقام لدى المتطرفين الكروات العائدين، بما فيهم بعض أفراد قوات الأمن، مما أدى إلى تعرض القلة الصربية الباقية للمضايقة وإلى مغادرة معظمهم للمنطقة.

٤٦ - ومن شأن تكرار هذه السابقة على نطاق واسع أن يشكل انتكاسة خطيرة. وتجدر الإشارة إلى أن من بين أهداف الاتفاق الأساسي استعادة الطابع المتعدد الأعراق للمنطقة عن طريق كفالة "إمكانية عودة اللاجئين والمشردين" في ظروف آمنة، وبناء الثقة بين جميع الطوائف العرقية واحترام أعلى مستويات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المنطقة. ورغم أن التصريحات التي أدلى بها مؤخرا الرئيس تودجمان بشأن المصالحة قد حظيت بالترحيب، فإن هذه الرسالة لم تُعَبَّأ بعد حق ووعيها عامة السكان ولم يَتَّح بعد للسلطات الكرواتية الوقت الكافي لتظهر للسكان المحليين أن حقوقهم الكاملة ستكون موضع حماية وأن السبيل متاح لعودة أعداد كبيرة.

٤٧ - ويتمثل موقف كرواتيا في أنه بإجراء الانتخابات بنجاح، تكون الإدارة الانتقالية قد أنجزت الجزء التنفيذي لولايتها: ولذا ينبغي نقل السلطة على المنطقة إلى كرواتيا، وينبغي سحب العنصر العسكري للإدارة الانتقالية وأن ينحصر الوجود المدني الباقي للأمم المتحدة في بعثة للرصد والمراقبة إلى أن تحل محلها بعثة

مراقبة طويلة الأجل تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد حذر الرئيس تودجمان من النتائج السلبية للعلاقات والمصالحة الكرواتية الصربية إذا ما جرى تمديد الولاية التنفيذية للإدارة الانتقالية. ويتمثل موقف الصرب المحليين وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي ستكون المستقبل الرئيسي للاجئين الصرب من المنطقة في حالة إخفاق عملية إعادة الإدماج، في أنه ينبغي أن تظل الإدارة الانتقالية بولايتها الحالية إلى أن تنتهي الفترة الانتقالية الممددة بأكملها أي حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٤٨ - وترى كرواتيا أنه لا سبيل أمامها لتنفيذ برامج للمصالحة ما دامت المنطقة خاضعة لسلطة الإدارة الانتقالية وأن العنصر العسكري الكبير للإدارة يخلق حاجزا نفسيا يحول دون عودة الحياة إلى طبيعتها. بيد أن الأعمال التحضيرية للمصالحة لم تبدأ، ولو حتى خارج المنطقة. ومع ذلك ولتبيد مخاوف كرواتيا، فقد وضع مدير الإدارة الانتقالية "استراتيجية خروج" ذات مرحلتين. في المرحلة الأولى سينقل المدير إلى كرواتيا المسؤولية التنفيذية عن الجزء الرئيسي للإدارة المدنية للمنطقة مع احتفاظه بالسلطة والقدرة اللتين تمكّنه من التدخل وإلغاء القرارات إذا تدهورت الحالة وتعرضت منجزات الإدارة الانتقالية للتهديد. وسيكون معدل نقل المسؤولية متناسبا مع قدرة كرواتيا الواضحة على طمأنة السكان الصرب وعلى النجاح في إنجاز إعادة الإدماج بسلام. وفي المرحلة الثانية، ورهنا بأن يكون الأداء الكرواتي مرضيا، ستُنقل المهام التنفيذية الباقية وستتولى كرواتيا المسؤولية عن مواصلة نزع سلاح المنطقة والإدماج التدريجي لقوة الشرطة الانتقالية في قوة الشرطة الكرواتية.

٤٩ - ومن شأن تطبيق استراتيجية الخروج المذكورة أعلاه أن يتيح تقليل عدد أفراد وموارد الإدارة الانتقالية تدريجيا مع تولي السلطات الكرواتية المهام التنفيذية. وفي المرحلة الأولى، يمكن إعادة كتيبتين وسرية إلى أوطانها في ١٥ آب/أغسطس، وبالتالي يقل عدد القوات من ٥ ٠٠٠ فرد إلى ٢ ٥٣٠ فردا بما فيهم ٧٢٠ فردا من أفراد الدعم العسكري سيلزمون للدعم المستمر للأفراد المدنيين وتصفية أصول الإدارة الانتقالية. ويُعتمزم إجراء تخفيضات إضافية في فترة ما بعد أيلول/سبتمبر لكي يصل العدد إلى ٧٢٠ فردا بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، وذلك على ضوء التطورات المستجدة في البلد. وسيظل عدد المراقبين العسكريين كما هو أي ١٠٠ فرد. ويمكن تقليل القوام المأذون به للشرطة المدنية وهو ٦٠٠ فرد إلى القوام الفعلي الحالي وقدره ٤٥٠ فردا حتى يتم الإدماج الكامل لقوة الشرطة الانتقالية في قوة الشرطة الكرواتية، الذي يُنتظر أن يتم في تشرين الأول/أكتوبر. ويمكن بعد ذلك خفض قوام الشرطة المدنية مرة أخرى إلى ٢٥٠ فردا وهو الحد الأدنى اللازم. ومن شأن ذلك أن يمكن الشرطة المدنية من الاحتفاظ بوجود مستمر في جميع مخافر الشرطة في المنطقة فضلا عن مقري القيادة الإقليميين في أوسبيك وفينكوفتشي في الوقت الذي يتسنى فيه أيضا رصد هيكل الشرطة الجديد ومواصلة التدريب على مراعاة حقوق الإنسان. وسيكون للشؤون المدنية هيكل معدّل يتمركز حول البلديات الجديدة بتركيز أكبر على عمليات العودة وحقوق الإنسان، وذلك لرصد تنفيذ الاتفاق الأساسي والضمانات والالتزامات الكرواتية الأخرى. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، سيقبل قوام العنصر المدني من ٤٨٥ فردا إلى ٣١٥ فردا من الموظفين الدوليين ومن ٧٤٦ فردا إلى ٣٩٩ فردا من الموظفين المحليين، علاوة على ٧٠ من متطوعي الأمم المتحدة.

٥٠ - ويعتزم مدير الإدارة الانتقالية أن يدعو، في أقرب فرصة متاحة، وزارات العدل، والمالية، والاقتصاد، والرعاية الاجتماعية، والتنمية والتعمير، والتعليم والرياضة، والثقافة والصحة في كرواتيا، فضلا عن وكالات حكومية شتى، إلى إتمام تولي مهامهم في المنطقة. وستقوم بتنسيق الأنشطة التنفيذية لهذه الوزارات للجنة الحكومية الكرواتية تحت سلطة مدير الإدارة الانتقالية. وستكون الإدارة الانتقالية مسؤولة وحدها عن قوة الشرطة الانتقالية، وعن نزع السلاح المستمر وعن إدارة نظام الحدود الدولية، باستثناء الجمارك. وسيتوقف تحديد موعد تطبيق الضوابط الكرواتية للهجرة على إبرام اتفاق مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن نظام لتيسير عبور الحدود فيما بينهما. وستظل معالجة عودة المشردين تتم عن طريق الفريق العامل المشترك ومن خلال الإجراءات المتفق عليها. وستبذل جهود إضافية لكفالة مساعدة الجهات المانحة الدولية لعمليات العودة المتعددة الأعراق وذات الاتجاهين.

٥١ - وفي الأشهر المقبلة سترصد الإدارة الانتقالية بعناية الأداء الكرواتي فيما يتعلق ببلوغ مجموعة أهداف مرجعية متعاضدة ومترابطة من شأنها أن تبث جوا من الثقة في المنطقة، وبالتالي إتاحة تخفيض حجم البعثة على نحو سلس. وتشمل هذه الأهداف الأعمال الكاملة للحقوق والضمانات المذكورة في الاتفاق الأساسي وفي الرسالة الكرواتية المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وفي الاتفاقات اللاحقة التي وقعتها الحكومة الكرواتية بشأن المسائل المدنية؛ والقيام بصورة واضحة بمعاملة الصرب على قدم المساواة لدى تقديم الخدمات والمزايا الحكومية؛ وإحراز تقدم كبير في العودة ذات الاتجاهين للمشردين، بما في ذلك الأعمال الناجع للقانون الجنائي الكرواتي لدى ارتكاب أعمال عنف ومضايقات بين طائفة عرقية وأخرى؛ ووضع برنامج حاسم للمصالحة الوطنية؛ وبذل جهود جادة للتوصل إلى اتفاقات ثنائية بشأن نزع السلاح وإلى اتفاق على نظام لتيسير عبور الحدود.

٥٢ - ولا يمكن النظر إلى أي من هذه الأهداف المرجعية بمعزل عن التطورات المستجدة في جميع أنحاء كرواتيا. وإني أرحب، في هذا السياق، باستعداد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لزيادة وجودها في جميع أنحاء كرواتيا لدعم السلطات المحلية في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بعودة اللاجئين والمشردين وحقوق الإنسان والأخذ بالديمقراطية. ومن شأن الانتشار المبكر لمراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما في المناطق التي من المقرر أن يعود صربيون إليها، أن يعزز كثيرا ثقة السكان المحليين وأن ييسر تخفيض حجم الإدارة الانتقالية على نحو سلس في الوقت الذي تضي فيه كرواتيا بالتزاماتها. وإني أحث حكومة كرواتيا على أن تتعاون تعاونًا كاملاً مع المنظمة. فعدم الامتثال الواضح لمعايير الرصد الأوروبية لا يمكن أن يؤثر إلا سلباً على جو الثقة وسيثير الشكوك حول موعد الانتقال إلى ترتيبات رصد دولية طويلة الأجل، وهو ما نص عليه الاتفاق الأساسي.

٥٣ - ولقد ألقى المجتمع الدولي على عاتقه بالتزام رئيسي عندما نشر الإدارة الانتقالية لكي تنفذ الاتفاق الأساسي. وقد وثق سكان المنطقة بالتزامات التي تعهدت بها حكومة كرواتيا تحت إشراف الإدارة الانتقالية، غير أنهم لا يزالون متوجسين وغير متأكدين من أنه سيتم الوفاء بتلك الالتزامات. ولا يزال عدم التيقن يشوب مستقبلهم وقدرة الصرب على العودة إلى ديارهم السابقة في جميع أنحاء كرواتيا.

٥٤ - ولدى النظر في مستقبل الإدارة الانتقالية، يثير قلقي احتمال أن يؤدي النقل المتعجل للسلطة إلى كرواتيا وانسحاب الإدارة الانتقالية في الأجل القريب إلى نزوح جماعي للصرب، وهو ما يمكن أن يؤدي في حد ذاته إلى أزمة إنسانية كبرى في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسيكون له انعكاسات سلبية في البوسنة والهرسك، ولا سيما في جمهورية سربسكا. وسيؤدي ذلك إلى انتكاسة خطيرة في عملية تطبيع العلاقات بين الطرفين وسيهدد الأمن الإقليمي وسيؤدي إلى سابقة غير محمودة في جهود السلام الدولية الجماعية في البوسنة والهرسك.

٥٥ - وعلى ضوء ما تقدم، فإنني اعتبر استراتيجية الخروج ذات المرحلتين التي اقترحها مدير الإدارة الانتقالية بمثابة برنامج يتسم بالكفاءة وفعالية التكاليف للإنجاز الناجح لإعادة الإدماج السلمية ولانسحاب الإدارة الانتقالية من المنطقة. والشرط الأساسي لذلك، بطبيعة الحال، هو التعاون الكامل من جانب حكومة كرواتيا التي عليها مسؤولية إقناع السكان المحليين بأن إعادة إدماج سكان المنطقة عملية يمكن تحملها وأن عملية المصالحة والعودة لا رجوع عنها. ولا يزال يتعين على كرواتيا أن تظهر عزمها على النهوض بتلك المسؤولية. فإذا لم يتسن خلق جو من الثقة، سيتعين على مجلس الأمن أن يعاود تقييم الحالة بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٥٦ - وختاماً، أود أن أشيد بمدير الإدارة الانتقالية السيد جاك بول كلين، وبالأفراد المدنيين والعسكريين المتفانين بإدارة الانتقالية لأدائهم والتزامهم وخدمتهم للمجتمع الدولي.

مرفق

تكوين وقوام العناصر العسكرية وعنصر الشرطة المدنية في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية
لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية كما هو الحال في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧*

مرفق (تابع)

الشرطة المدنية	العناصر العسكرية				الجنسية
	المراقبون العسكريون	وحدات الدعم	العمليات	مقار القيادة	
٣	٦	-	٨٢٢	٢١	الاتحاد الروسي
٢٨	٢	-	٧٢	١	الأرجنتين
٤٠	٦	-	٩٠١	١٤	الأردن
٢٧	٥	-	-	-	إندونيسيا
١٩	٤	١٤٤	١٠١	١١	أوكرانيا
١٠	٤	-	-	-	أيرلندا
-	٥	-	٩٧٦	١١	باكستان
-	٦	-	-	-	البرازيل
-	٤	-	٧٦٥	٦٣	بلجيكا
٤٠	٦	-	-	-	بنغلاديش
٨	٥	-	٥٣	-	بولندا
٢٣	-	-	-	-	تونس
-	٤	٣٢	-	١	الجمهورية التشيكية
٨	-	-	-	-	الدانمرك
-	-	٥٦٢	-	٩	سلوفاكيا
١٦	٥	-	-	-	السويد
-	٣	-	-	-	سويسرا
-	٦	-	-	-	غانا
١٦	٤	-	-	-	فنلندا
٤٣	-	-	-	-	فيجي
٢٥	٦	-	-	-	كينيا
٩	-	-	-	-	ليتوانيا
١٦	٤	-	-	-	مصر

مرفق (تابع)

الشرطة المدنية	العناصر العسكرية				الجنسية
	المراقبون العسكريون	وحدات الدعم	العمليات	مقار القيادة	
-	-	-	-	١	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
٣٤	٦	-	-	-	النرويج
١١	-	-	-	-	النمسا
١٩	٢	-	-	-	نيبال
٥	٣	-	-	-	نيجيريا
-	٤	-	-	١	نيوزيلندا
-	-	-	-	٦	هولندا
٣٢	-	-	-	٣	الولايات المتحدة الأمريكية
٤٣٢	١٠٠	٧٣٨	٣ ٧٠٠	١٤٢	المجموع

* قد تتفاوت الأرقام بسبب عمليات التناوب.
